



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دعوة للمشاركة في الندوة العلمية الدولية

الشعبوية: إخراجات نظرية، سياقات الانتشار وتجارب مقارنة

20-22 أيار / مايو 2021

ورقة مرجعية

يعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس، عن بدء استقبال المقترحات البحثية للمشاركة في الندوة العلمية الدولية التي ينظمها بعنوان «الشعبوية: إخراجات نظرية، سياقات الانتشار وتجارب مقارنة»، وذلك في الفترة 20 - 22 أيار/ مايو 2021، في تونس.

الورقة المرجعية

لئن أجمع جُل الباحثين على حداثة الشعبوية، فإن ذلك لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يُعطل حرصنا على مزيد النظر في إرهاصات هذه الظاهرة وأصولها في التاريخ القديم. ولا يعني البحث عن الجذور التاريخية للشعبوية التي يعود بها البعض إلى أزمنة قديمة، سوى محاولة تأصيلٍ تخذُلها أحياناً جملة القطاعات الحاصلة، معنًى وممارسة، في مجرى تحولاتها اللاحقة. يبدو هذا المقصد النقدي مستعصياً للوهلة الأولى، لاعتبارات عديدة منها ما طرأ على الشعبوية من تحولات حتى كادت تفقد صورها الأولى. والأرجح عند هؤلاء أن بداياتها الحقيقية تزامنت مع بروز الديمقراطية الحديثة التي اعترتها مبكراً علل عديدة.

على امتداد أكثر من قرن انتشرت الشعبوية، فكراً وممارسة، انتشاراً واسعاً. فاستلهمت ألواناً شتى تنهل من خصوصيات ثقافية وسياسية محلية وتحولات إقليمية وجيوسياسية مختلفة. وأثمر ذلك تفرعات وتشقيقات جديدة، حتى بتنا نتحدث عن شعبويات خاصة، نذكر منها على سبيل المثال شعبويات أميركا اللاتينية، وشعبويات أوروبا، وشعبويات آسيا، وشعبويات أفريقيا، وغير ذلك.

ما كان للشعبوية أن تجد كل هذا القبول والرواج، وتخلق حاضنات مهمة لولا تزايد «الطلب عليها». قد يعود الأمر أيضاً إلى أسبابٍ أعمق، تتصل بالأزمات البنيوية الحادة التي رافقت الديمقراطية (الليبرالية)، وهي فرضية تحتاج إلى مزيد من النظر والتقليب. ومما يحفز على تبني هذه المقاربة، تلك الجهود النظرية المبذولة الحريصة على الارتقاء بالشعبوية إلى مرتبة البديل الذي يرمى العالم والسياسة على نحو آخر، ويتكفل بإنقاذ الشعب من عيوب الديمقراطية وأخطارها وتمكينه من تحقيق إرادته وتجسيد سيادته.

يُرحب العديد من الباحثين أن الشعبوية استمدت مشروعيتها من إخفاقات النخب، خصوصاً، في أدائها السياسي الذي أنهك الديمقراطية عقوداً طويلة، إذ تقلصت المشاركة السياسية وتآكلت القاعدة الشعبية للأحزاب وعزف المواطنون عن الانتخاب والانخراط في الشأن العام، في مناخات من السخط على تنامي نفوذ الأجسام الوسيطة وسرقتها إرادة الشعب إلى حد الاغتراب. لا شك في أن هذه بعض العوامل التي ساهمت في صعود الشعبوية المثير للانتباه، رغم أنها تظل مجرد فرضيات لا تحظى بالإجماع لدى العديد من الجماعات العلمية.

قد يعتقد البعض أن الشعبوية مسألة لا تعيننا أصلاً، وهي التي تلازم ظهورها مع الديمقراطيات التي نشأت في المجتمعات الغربية، وأن بلداننا ستظل بمنأى عنها. غير أن هذا الرأي يتهافت لأكثر من سبب، أهمها سببان: الأول أن بعض البلدان العربية شهدت في تاريخها السياسي الحديث أشكالاً من الشعبوية، خصوصاً في فترة الاستقلال الوطني التي أتاحت صعود أنظمة تسلطية ادّعت أنها ضمير الشعب وأنها صوته الأصيل وتجسيد لإرادته، على نحوٍ أوجد مبررات عديدة كان للزعامات الكاريزمية دورٌ كبير في تشيبتها. أما الثاني فعائد إلى تأثير الشعبويات الراهنة في مجرى الأحداث والعلاقات الدولية، فضلاً عن أنها مصدر إلهام للعديد من «الحركات السياسية العربية»، كما أن الخطاب السياسي، حكماً ومعارضة، يتغذى من معجم الشعبوية وممارساتها.

لتحليل هذه الأطروحات وتفكيكها، وللإجابة عن عدد من الإشكاليات التي ظلت عالقة، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس ندوة علمية دولية عنوانها: «الشعبوية: إخراجات نظرية، سياقات الانتشار وتجارب مقارنة»، تطمح إلى الخوض في المحاور التالية:

المحور الأول: الشعبوية، التباس المفهوم وغموض الدلالة

علينا منذ البداية الإقرار بأننا إزاء مفهوم حديث لم يتم تداوله في الحقل الأكاديمي إلا مؤخراً، وقد ظل وقتاً طويلاً موضوعاً للصحافة والسجلات السياسية المحتدمة، ثم ما لبث أن تسلل تدريجياً إلى الأدبيات الاجتماعية والإنسانية حتى استقر «مفهوماً» رغم اللبس النظري العميق الذي ما يزال يلفّه. ربما لا تشكل الشعبوية استثناء؛ فالمفاهيم تحتفظ عادة بشيء من الغموض مهما ادّعينا وضوحها، ومع ذلك حافظ مفهوم الشعبوية على تفرده، فظل مشدوداً إلى وصمٍ يلازمه قلماً أفلح المختصون في التخفيف من وطأته.

تباينت زوايا النظر بين الباحثين في الشعبوية، فمنهم من اهتم بتعبيراتها الاقتصادية والاجتماعية، ومنهم من ركز على جملة من السلوكيات والتصرفات التي يتحلّى بها الزعيم الشعبوي، الحريص على نسج علاقات حميمة ومتفردة بينه وبين الحشود/ الشعب ومحو جل الوسائط المألوفة (خاصة في الحالة الأميركية اللاتينية)، باعتبارها ترسم مسافة غريبة واغتراب بين الزعيم وشعبه. ويذهب البعض الآخر إلى إيلاء مسألة التواصل السياسي في الشعبوية عناية فائقة من خلال التشديد على أهمية الأسلوب والخطاب عامة، ذلك الخطاب الذي يلقي قبولاً واسعاً ويخلق الاستقطاب بين النخب الحاكمة من جهة، وعموم الشعب من جهة أخرى. ولا شك في أن هناك معجماً غزيراً وسجلاتٍ عديدةً من الممارسات المختلفة التي يتم نظمها بعناية فائقة، رغم ما تُوهم به من عفوية تجري على الألسن وتتجسد في الأفعال.

منذ سبعينيات القرن الماضي، تم الانتباه⁽¹⁾ إلى النشأة المشوهة للشعبوية والغموض الكبير الذي يحيط بالمفهوم، خاصة بعد حضوره المكثف في التحليلات السياسية المعاصرة، رغم بعض التوجه النظري الذي يزدري الشعبوية ويعتبرها «صفة سلبية» ویتهمها بسعيها الدائم للنيل من مؤسسات الحكم والتشكيك المستمر في بدائل الفاعلين السياسيين؛ فعلى ألا ننسى أن الشعبوية تعتبر هذا الخطاب صادراً عن خصوم، تُقدّمهم سبباً لكل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها بعض البلدان.

دعا بعض الباحثين⁽²⁾، الذين ينتقدون بشدة سعي النخب السياسية إلى فرض رؤاها على الجمهور، إلى الحذر من الشعبوية. لكن رغم الاستعمال المكثف لمصطلح الشعبوية في بعض التحليلات والحضور القوي للهوية السياسية الوطنية في الخطاب الشعبوي، فإنه لا يمكن عزلها عن تراكم الأزمات وفشل الإصلاحات المقترحة.

يثير مفهوم الشعبوية أسئلة كثيرة ومتعددة تحوم حول حقيقة القدرات التحليلية التي يدّعيها. ومع إقرارنا بأنه يمكن أن تكون إحدى الإجابات الممكنة عن الإخلالات الوظيفية للديمقراطية وطرائق اشتغالها، فإنها تظل «قوة غضب»، وذلك ما يمنح خطابها نفساً احتجاجياً و«قدرة فعل حقيقية»⁽³⁾. وعلى هذا النحو، تبدو الشعبوية، كلمة «حقيقية» أو مفهوماً «جريباً» تُعسر على الباحثين إمكانية حصر دلالاتها وتوضيح معانيها أو شدّها إلى نظام سياسي بعينه أو مضمون أيديولوجي ثابت. نحن فعلاً أمام صعوبة بالغة لرسم حدود هذا المفهوم، وربما هذا ما ينزع⁽⁴⁾ عن الشعبوية الإجماع العلمي حول أدنى دلالاتها.

1 Ernesto Laclau, *La Raison populiste*, Jean-Pierre Ricard (trad.) (Paris: Seuil, 1978).

2 Christopher Lasch, *La Révolte des élites et la trahison de la démocratie*, Christian Fournier (trad.) (Paris: Flammarion, 2010).

3 Pierre Rosanvallon, *Le Siècle du Populisme: Histoire, théorie, critique* (Paris: Seuil, 2020).

4 Cf: Pierre-André Taguieff, "Le populisme et la science politique: Du mirage conceptuel au vrais problème," *Revue d'histoire*, no. 56 (1997); Pierre-André Taguieff, *L'illusion populiste. De l'archaïque au médiatique* (Paris: Berg International, 2002).

يطرح هذا المفهوم مجموعة من الأسئلة النظرية أمام الباحثين، تهمّ في جُلّها السياقات الإبتيمولوجية المختلفة لاستعمالاته. فما هذه السياقات؟ هل هناك معنى دقيق للشعبوية؟ وما مخاطر استعمالاتها؟ وهل لهذا المفهوم، على افتراض الاتفاق حول مضمونه، محتوى معرفي واضح أم أنه مشبع بالأيديولوجيا؟ وما القدرات التحليلية والإجرائية لهذا المفهوم؟ وكيف يمكن أن نستفيد منه، رغم عديد الاعتراضات النظرية عليه، في تحليل بعض الأزمات السياسية الحديثة والمعاصرة التي ترافق الديمقراطية؟ ألم يصبح هذا المفهوم عند البعض مدخلاً نظرياً مهماً لفهم مضامين عديد الحركات الاجتماعية وشعاراتها حول سيادة الشعب وإعادة إنعاش الديمقراطية وتجذير المقاربة التشاركية؟

المحور الثاني: تجارب مقارنة

اندلعت منذ نهاية القرن التاسع عشر، الموجات الأولى للشعبوية الأميركية والروسية المعتدّة بنفسها آنذاك، وأطلقت معها نقاشاً علمياً لم يهدأ بعد، يحتدم فيه الجدل حول تفسير ما حصل. وعلى خلاف كل التوقعات، فإن الشعبوية لم يخبُ بريقها، وعادت بقوة في العقود الثلاثة الأخيرة، واستطاعت أن تُشكّل لها، أينما حلّت، قاعدة انتخابية أوصلتها إلى الحكم أو المشاركة فيه في عدة بلدان. فمُنذ ظهور «حزب الشعب» الأميركي الذي دعا أساساً إلى توسيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية وانفتاح النخبة السياسية على الفلاحين في الأرياف لترسيخ الديمقراطية، مروراً بالتجربة الفنزويلية الداعية إلى توزيع عادل للثروات ومقاومة التدخل الخارجي وتمكين الشعب من السلطة، نجحت الشعبوية، باعتبارها «تياراً سياسياً»، في إبراز الإخلالات الوظيفية للديمقراطية الحديثة واستفادت من الأزمة الاجتماعية الخانقة للطبقة الوسطى وتراجع مكاسب سكان الريف والعمال وصغار الموظفين، حتى تحولت إلى فاعل سياسي حاضر بقوة، و«رقم انتخابي» لا يمكن التغافل عنه.

تُقدم تجربة تحالف اليسار الراديكالي «سيريزا» Syriza في اليونان أيضاً حججاً إضافية على ترابط الشعبوية بالسياقات الاقتصادية الصعبة، حيث استفادت من الأزمة الاجتماعية الخانقة التي مرت بها البلاد في السنوات القليلة الماضية، لتتقدم بديلاً اجتماعياً واقتصادياً يطمح إلى تجاوز هذا الفشل. ولا يختلف الأمر كثيراً في فرنسا، حيث توطن اليمين الفرنسي في المشهد السياسي عبر خطاب شعبي تعاطفت معه فئات ريفية هشة وحضرية متوسطة الحال فضلاً عن شرائح اجتماعية ميسورة. كما لم تسلم الديمقراطية الأميركية التي كان قد أشاد بصلابتها ألكسيس دو توكفيل، من هذه الشعبوية التي أتاحت لترامب الحصول على تأييد واسع من الريف الأميركي ونسب تصويت عالية من العمال وصغار التجار قبل أن تنقلب موازين القوى لخصمه الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

رغم تباين التوجهات الأيديولوجية لهذه التجارب ظاهرياً، فإن بعض الباحثين يعتقدون أن لها عدة نقاط مشتركة في مطالبها السياسية وبرامجها الاقتصادية. فما الخصائص المشتركة لهذه التجارب على تنوعها؟ وهل نحن إزاء «متلازمة» أم «أيديولوجيا» أم «حركة اجتماعية»؟ وهل يمكننا تجاوز السياقات الجيوسياسية من أجل الظفر بخصائص المشتركة لظواهر توصف بالشعبوية في سياق أوروبي، أو أميركي، أو لاتيني، أو أفريقي، أو عربي؟ وهل يمكن أن نعتمد على اعترافات الزعامات والقيادات، مهما كانت رتبها ومواقعها، بأنها شعبوية حتى يتم تصنيفها كذلك؟ وهل يكفي نعت البعض للخصوم أو الحلفاء بالشعبوية حتى يكون حجة على دقة التصنيف؟ ألم يعدّ نعت الغير بالشعبوية أداة فعالة في الصراع السياسي ودعاية له في ظل علو مكانة الشعبوية في السنوات الأخيرة وتحولها إلى خصلة إيجابية يتزايد الطلب عليها؟ وهل في الإمكان أن نتكلم عن الشعبوية بحياد؟ وهل تقدّم الشعبوية مضامين بديلة لتجاوز أزمة الديمقراطية والمؤسسات الحاكمة؟ وهل تمنح المواطنين إطاراً مجدداً لسلوكات النخب السياسية وغيرها؟ وما العوامل التي رافقت

صعود بعض الحركات السياسية «الشعبوية» إلى الحكم في بلدان أوروبية وفي جنوب أميركا وشمالها وغيرها من البلدان الأخرى؟ وهل تخلّت هذه الحركات عن جزء كبير من برامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حين مارست الحكم وباشرت السلطة فغدت أكثر واقعية؟ وهل نجحت الحركات «الشعبوية» في سحب ملفات وقضايا، ظل اليسار يحتكرها سنواتٍ عديدة؟ وأخيراً، هل استقطبت الشعبوية جمهوراً من الناخبين وفئات اجتماعية مختلفة كانت تُعتبر مخزناً سياسياً وتصويتياً وفيماً لخصومها، ما عدّه البعض سطوًا واستيلاءً على هذه الموارد؟

المحور الثالث: شعبيات عربية

عرفت بعض البلدان العربية منذ الموجات الأولى للاستقلال خطابات شعبية مختلفة عبّرت مبكراً عن هذه النزعة، إذ كانت النخب الحاكمة الصاعدة حريصة على إثبات أصولها «الشعبية» ووفائها المطلق للشعب الذي نكّلت به، بحسب اعتقادها، أنظمة سابقة تحالفت مع الاستعمار. لقد كانت هذه الأنظمة، وهي تستند إلى أيديولوجيات ومشارب مختلفة (وطنية، ويسارية، وعروبية، وتحررية ... إلخ)، في سياقات سياسية شديدة التباين، «تؤسّر» مقولة الشعب وتدّعي احتكار تمثيله، وهو ما يفسر معاداتها لمبدأ التمثيلية، كما نصّت عليه الديمقراطية الليبرالية، فنزعت إلى إلغاء الانتخابات بحكم انتفاء الحاجة إليها، وهي التي تجسّد إرادة الشعب، بحسب ادعائها.

كانت الشعبويات العربية ذات توجهات سلطوية استبدادية، فقامت، باسم الشعب وإرادته، بتخوين الأحزاب وإلغائها، وحل المجالس النيابية، وغير ذلك. وإذا كانت الشعبويات الأخرى تدّعي إصلاح الديمقراطية وتخليصها من عيوبها، فإن الشعبويات العربية كانت معادية لها أصلاً.

مع اندلاع الثورات العربية، برزت موجة جديدة من الشعبوية، استطاع خطابها أن يعبّئ فئات واسعة من المناصرين والمتعاطفين، وأن يؤثّر في مجرى الأحداث ويسبغ على الثقافة السياسية ألواناً خاصة؛ فتغدّى الخطاب السياسي بمفردات جديدة وعرف المشهد السياسي ممارساتٍ غير مألوفة. ينزع هذا الخطاب الشعبي لدى حامليه، وهم من ذوي توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة ومتناقضة قادمة من أصول اجتماعية غير متجانسة، إلى إدانة ما تمخض عن الانتقال الديمقراطي من «فوضى سياسية وتراجع سيادة الدولة وسلطتها وتفجير للشعب والتحايل على إرادته». لهذه الأسباب فإنه يدّعي استعادة صوت الشعب الأصيل.

كان الشعار السحري «الشعب يريد» الذي هتفت به بعض الفئات بمنزلة الشهادة التي تثبت، حقيقةً أو وهمًا، أنّ تلك الحشود ناطقة باسم الشعب، عالمة بنيّاته ومدافعة عن مصالحه؛ ولا يزال الشارع «بازاراً» سياسياً يعرض ما يريده الشعب. لم تفلح الكثير من ابتكارات الديمقراطية و«عنفوان المجتمع المدني في احتواء هذا المدّ الغامر. وتذكّرنا هذه الممارسات، من اعتصامات ومظاهرات وتنسيقيات وشبكات تواصل اجتماعي، رغم فعاليتها في حالات عديدة، بأنها شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة التي تطمح إليها بعض الشعبويات الحالية.

يحمل هذا الخطاب الشعبي المنتشر لدى نخبٍ سياسية عديدة، في طيّاته نقدًا صريحًا ولاذعًا لضعف أداء المؤسسات السيادية والنخب الحاكمة وانعدام الثقة بالمؤسسات الديمقراطية⁽⁵⁾. ويعتبر أنّ هذه النخب قد تنكرت لـ «وعودها الثورية» الواردة في حملاتها الانتخابية. كما استطاع هذا الخطاب، في حالات عديدة، أن يكون على رأس حركات احتجاجية ويفتّك الصدارة الإعلامية وينجح في «تأليب» جزء من الجمهور العريض على النخب و«يصنع» رأيًا عامًا مواليًا له.

5 عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

تغذى الخطاب الشعبوي العربي من أزمة المؤسسات الديمقراطية المنتخبة وسوء اشتغالها، علاوة على هزال المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي وعدت بها قوى التغيير. كما استغلت الشعبوية العربية تعطل الانتقال الديمقراطي في أكثر من مكان لتشدد هجوماتها عليه. وذلك ما يدفعنا إلى أن نتساءل عن: العوامل والسياقات القطرية والعربية التي سمحت ب بروز هذا الخطاب ونشأته وتوسعه؟ وما سماته؟ وما مضامينه؟ وما قدراته التعبوية؟ وما مدى نجاحاته ومؤشرات إخفاقه؟ وهل فعلاً هو خطاب متلاعب؟ وما منطقه الخاص في نقده الأوضاع السياسية والاقتصادية؟ وكيف استفاد من تنامي الفوارق الاجتماعية وتفاقم اللامساواة؟ وأخيراً، هل يمثل هذا الخطاب الشعبوي، حقيقةً، محركاً للتغيير الاجتماعي؟

المحور الرابع: التجربة التونسية

تمثل تونس حالة دالة لفهم تحولات الخطاب السياسي، خاصةً في ظل تنامي انعدام الثقة بمختلف النخب السياسية. لقد برزت تعبيرات سياسية وانتخابية استثمرت في النفور الشعبي من النشاط الحزبي واستهجانها وازدراؤها. ومثلت الشعبوية، بهذا النزوع، محاولةً في تجديد أشكال العمل السياسي والتعبئة، واستثمرت في نشاطات سياسية (تنسيقيات ومنتديات وحركات... إلخ)، وصاغت خطاباً نقدياً لـ "السيستام" القائم، موظفةً ما عدته ثغراتٍ ونقائصٍ ومعضلات تنخر "الديمقراطية التونسية"، حتى نجحت في الحصول على مقاعد برلمانية، "فحرت" المجال السياسي نسبياً من "العلامات الحزبية التقليدية".

استفادت هذه القوى السياسية الصاعدة من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالفئات المتوسطة والضعيفة خلال عشرية الانتقال الديمقراطي، واتخذت هذه الكيانات السياسية المتنامية صيغاً غير تقليدية (المحتوى والأساليب وطرق الدعاية، وغير ذلك) في حملاتها الانتخابية والسياسية، ولم تربط حضورها في الفضاء العام وترشحها لمختلف المناصب والهيئات بالمثّل الثورية أو التاريخ النضالي، بل بمهارات وخبرات تسويقية وتقنيات استمالة الجماهير والقرب الميداني منها. كما اقترحت في الآن ذاته "سلة" جديدة من البدائل والتوصيات التي ترى أنها الكفيل الأوحد للخروج من الأزمة.

تكثفت "قوة" هذا التيار ولا تزال، في مزجه بين "ادعائه" روح الوطنية والطهارة والدفاع عن هبة الدولة ووجاهة بدائله، ليقدم نفسه على أنه حامى الشعب والوطن. ووفرت هذه المقاربة لأصحابها ديناميات جديدة للدعاية مكنتهم من بروز إعلامي لافت نالوا به "إشعاعاً" وفرصاً للتأثير الواسع في الخزان الانتخابي واحتلال مواقع متقدمة في المؤسسات المنتخبة التي شكلت لهم قلاعاً وحصوناً رسمية مهمة.

يزعم هذا "المزاج الشعبوي" أنه ليس مجرد خيار جديد في السياسة والاقتصاد، بل بديل وحيد قادر على إعادة صياغة المشهد السياسي الوطني. لقد استفادت الشعبوية في تونس من ديناميات واضحة استلهمت منها أفكارها وحلولها في سياق عرفت فيه مؤسسات الحكم تكلساً. كما مثلت الحركات الاحتجاجية المتنامية، على اختلاف أشكالها ومضامينها، سياقاً اجتماعياً ملائماً تغذى منه الخطاب الشعبوي، إلى حد الادعاء أنه الممثل الوحيد والشرعي لجهةٍ أو فئةٍ أو قطاع. يدفعنا ذلك إلى أن نتساءل عن خصائص الخطاب الشعبوي في "التجربة التونسية" وإلى من يتوجه وما مفرداته؟ وكيف استثمر هذا الخطاب في المزاج النفسي المتبرم لدى فئات واسعة؟ وهل استفادت الشعبوية حقاً من مراكز نفوذ "الأيادي الخفية"؟ وإلى أي مدى ساهم تعثر الانتقال الديمقراطي في خلق حواضن للخطاب الشعبوي؟ وكيف يمكن أن تصمد الديمقراطية وتتعاوى من أمراضها وهي تواجه الشعبوية؟ وأخيراً، هل أدت السياقات الجيوسياسية والإقليمية دوراً في تغذية هذا الخطاب وانتعاشته مؤخراً؟

الهيئة العلمية

- منير كشو:** أستاذ تعليم عالٍ، وباحث في الفلسفة الاجتماعية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
- منير السعيداني:** أستاذ تعليم عالٍ وباحث في علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية، جامعة المنار، تونس.
- مهدي مبروك:** أستاذ تعليم عالٍ، وباحث في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس. مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس.
- بوحنية قوي:** أستاذ جامعي بجامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر.
- محمد الامام:** أستاذ باحث في العلوم السياسية، جامعة جندوبة. حاصل على شهادة التأهيل الجامعي لإدارة البحوث من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.
- محمد فاوبار:** باحث مغربي، أستاذ في علم الاجتماع، ويشغل منسق وحدة بحث: التعليم والسياسات الاجتماعية بمختبر التنمية الاجتماعية، جامعة فاس، المغرب.
- محمد الرحموني:** أستاذ محاضر في الحضارة العربية، جامعة المنار، تونس.
- أيمن بوغانمي:** أستاذ مساعد في الحضارة البريطانية والأميركية، جامعة القيروان، تونس.
- شاكر الحوكي:** أستاذ مساعد في القانون العام والعلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنار، تونس.
- أسماء نويرة:** أستاذة باحثة في العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، جامعة تونس.
- أحمد إدعلي:** أستاذ محاضر في العلوم السياسية ورئيس شعبة العلوم القانونية والسياسية، ومدير فريق البحث في الدراسات السياسية والدولية بجامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- محرز الدريسي:** باحث في علم النفس التربوي، وخبير في الإعلام المدرسي والجامعي.
- عادل العياري:** أستاذ مساعد، وباحث في علم اجتماع المؤسسات، جامعة تونس (مقرر اللجنة العلمية).

تواريخ مهمة

- تاريخ انعقاد الندوة العلمية: 20 - 22 أيار / مايو 2021.
- الموعد النهائي لتقديم الملخصات: 14 شباط / فبراير 2021.
- موعد الإعلام بنتائج التقييم: 28 شباط / فبراير 2021.
- آخر موعد لقبول الورقة كاملة: 18 نيسان / أبريل 2021.

شروط المشاركة

ملء استمارة التسجيل: يمكن ملء الاستمارة المرفقة، أو الموجودة على الموقع: <http://carep.tn>، مع اختيار أحد المحاور.

تقديم الملخصات: يذكر المشاركون المحور الذي يشاركون فيه. ويراجح عدد كلمات الملخص بين 500 و700 كلمة، بما في ذلك عنوان المداخلة، والإشكالية المطروحة، ومنهجية البحث والأفكار الرئيسية، فضلاً عن خمس كلمات مفتاحية على الأقل، وبيبليوغرافيا وجيزة. **مع الاحترام التام للشروط العلمية في كتابة الورقة وكتابة الهوامش وقائمة المراجع، ينظر:** <http://dohainstitute.org> أو <http://carep.tn>

تقديم الورقة العلمية الكاملة: يراجح عدد الكلمات بين 5000 و7000 كلمة.

النص النهائي والملخص: بالنسبة إلى اللغة العربية يستخدم في ذلك خط Sakkal Majalla، حجم 14، أما بالنسبة إلى اللغات الأخرى، فيستخدم خط Times New Roman، حجم 12 (تباعداً الأسطر 1.5).

لغات الندوة: العربية، الفرنسية، الإنكليزية.

أصالة الورقة البحثية: لا ينبغي أن يكون الباحث قد شارك بالورقة نفسها في أي مناسبة علمية أخرى.

عنوان المراسلة: ترسل المداخلات على العنوان الإلكتروني التالي: a.scientifique@carep.tn

النشر: يتم نشر أعمال هذه الندوة باللغة العربية في وقت لاحق، ويتم إعلام المشاركين بذلك.

يتولى المركز ترجمة النصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

يتولى المؤتمر تغطية نفقات التنقل والإقامة، ولا يمنح أي مكافأة عن أي بحث قُدم في المؤتمر، وللمركز حقوق الملكية الفكرية للبحوث المقبولة.

الاستفسارات:

من خلال البريد الإلكتروني a.scientifiques@carep.tn

أو عبر الهاتف: 00216 70 147 384